

اللغة العربية^(١)

ما أخذت وما اعطيت

ايتها السادة لا بدّ لي اولاً من بيان ما هي اللغة العربية او ما هي خصائصها ومقوماتها لعل ان استطاع ايّن على وجدر مفهوم متقول ما اخذت عن غيرها من اللغات وما اعطيت من اللغة العربية تطير كل لغة من اللغات الحية الزيتية لا بدّ فيها من امور جوهرية لا يجوز اهمالها ولا الاخلال بها . وهذه الامور الجوهرية تبقى من جيل الى جيل لا تغير في شيء عما كانت عليه ابداً ثم تتفرّع تباعاً لاموس الارتداد بما يحيل معه لنبر المارف المفقن ان قد حصل فيها انقلاب وتغيير والحقيقة غير ذلك . نان اهملت هذه الامور الجوهرية او أخللّ بها وقت اللغة من فهو او تراجعت الى الوراء وانهت عما كانت عليه . ويتزايد التراجع والانحطاط على نسبة الاخلاص بهذه الجوهريات او اهمالها والتّكّب عنها . وفيها ايضاً امور دعونا لدعها عرضية قد تكون اليوم ولا تكون غداً وجودها اليوم ان وجدت لا يثنى في عروبة اللغة ولا يزدّن كأن مقوّطها غداً لا يفسر بكتابها ولا يقصى من حيويتها فهي منها الشيء شيء بالورق او بعض الفصون والزواله من الشجرة الكبيرة . فكما ان بعض اوراق الشجرة اذا تلفت او بعض اغصانها اذا شُذبت او هُنثبت لا يضرّ بحيوية الشجرة ولا بسلامتها كذلك تلك الامور المرجعية اذا تلفت من اللغة اليوم او تُلْمِّط منها وطُرحت غداً لا يضرّ ذلك بكتابها ولا تضعف معه حيويتها وبعبارة اخرى لا يتراجع ثغرها ولا تشاحب اظلالها ولا ينماز طم بلاغتها ونصاحتها

لسائل الان ما هي مقومات اللغة وبعبارة اخري ما هي الامور الجوهرية فيها او الصفات الذاتية التي لا يستغني عنها بل تبقى على مر الزمان فتشتمّ وتحكّم بما يناسب حياة اللغة وارتدادها . واذا فُقدت او اهملت مات اللغة او توقفت عن الفو والشّب ثم هي في الوقت نفسه لا يصح استعمالها من لغة اخرى ولا يمكن ايضاً ان تستشار وتبيّن اللغة هي هي ايتها السادة - ان مقومات اللغة او الامور الجوهرية فيها هي مثى آخر غير الطائفها المفردة - لا فرق بين ان تكون تلك الافتراضات امها او افعالاً او سروقاً ودليله ان هذه الافتراض المفردة يمكن ان تتعالى اليوم وتهمل غداً كما انها يمكن ان تترافق وتحكّم حتى

(١) من خطبة للأستاذ جبر ضومط أستاذ العربية وأدابها في المدرسة الكلية الابيركية في بيروت

تستقبل وتهجر . انظروا الى كثيير مما عندنا في كتب اللغة من الاصناف ، والاقفال عما يجري او استكره واهمل فانها تُعد بالثبات . وكثير من تلك الانماطليس هو في الاصل من كتابات اللغة العربية فما هم من الفارسية او الرومية او الهندية استعيرت فاستعملت هذه الحاجة وأهملت او أبانت عند عدمها — وتلعلون ان مقوّمات الشيء او الامور الجموريّة فيه هي مما لا يفارقه وبعبارة اخرى هي مما لا يستغني عنه حيناً ويحتاج اليه حيناً آخر . ثم ان كثيراً من اعراض الشيء قد تستقر مصاحبتها له ولا يستغني عنها بالفعل او في الخارج فهي من هذا القبيل كالمقوّمات له او كالصنفات الجموريّة (اي الثانية) منه . والفارق ينبع منها حينئذ أنه يمكن فرض الاستثناء عن الاعراض ويعكّر أيضاً تصور الاستثناء عنها وتصوّر مفارقها المعمورة بها ولا يمكن فرض الاستثناء عن المقوّمات ولا تصور الاستثناء عنها او مفارقتها لما تتعجبه استدركـن " ما استدركـن " لثلاً يُمْرَضُ عَلَى " ان كثيراً من الاصناف كالسماء والارض والبر والبحر والجبل والواadi والشجر والجمر كانت ولا تزال في لغتنا العربية لم تُهمل ولا يُغفَل ان تُهمل وما زالت في استعمال كل يوم وفي استعمال كل جيل من الاجيال التي غيّرت ونعرفها فكأنّها هي حالاً يجوز اهملها ولا يتصرّف الاستثناء عنها ومع ذلك في الناظم مفردة فكيف تكون من الامور المرضية في اللغة ؟ قلت داقول اتها من حيث هي انتهاء مفردة ليست من مقوّمات اللغة اصلاً ويعكّر الاستثناء عنها ولما استقرت في اللغة وفي استعمال كل يوم وكل جيل من اجيال اهل هذه اللغة لان " مسيئتها مسترة " ومشاهدتها هي مشاهدة مسيئتها كذلك . وهذا ما يوهنا انه لا يمكن الاستثناء عنها لا يُدلي هنا من استثناء المراد او الاطالة اذا شتم هذه الشيءة والا ظنّ في الاريد ما لا اريد او في اكتب ما لا افهم . ايها السادة . الفرق كبير بين قولنا اسم وهذا الاسم وقول وهذا العمل وحرف وهذا الحرف . فان الاصناف ، والاقفال والظروف من حيث هي انتهاء وعروض ضروريّة في اللغة العربية وفي كل لغة ايضاً وهي من مقوّمات اللغة او من الامور الجموريّة فيها ولا يمكن الاستثناء منها حتى ولا تصور الاستثناء ولكن هذا الاسم وهذا الفعل وهذا الحرف يمكن تصور الاستثناء عنها وكثيراً ما يصحّ الاستثناء عنها ايضاً ظهر ادنـ لكم الفرق بين الضروري في اللغة وغير الضروري ورأيت ايضاً الفرق بين استثناء واستثناء وعليه فوجود الاصناف والاقفال والظروف ضروري في كل اللغات المرئية ولا يصحّ الاستثناء عنه (اي عن هذا الرجود) بوجوه من الوجوه واما كل لفظة من هذه الانواع الكلمة ذاتها لم يكن الاستثناء عنها احياناً

في لي شيء آخر اقوله وهو أن زبادة لفظة او بقعة الفاظ من هذه الانواع القلائل على اللغة ند يكون فيها احياناً عن اللغة لا يقدر قدره وقد تكون الزيادة لفوا لا فائدة منها والمحققون من اهل اللوق يعرفون الترق بين زيادة وزيادة فيزبدون المقطة التي تزيد في عن اللغة واتساعها وينفسون ما زبادته لفوا لا فائدة منها - مثالاً ان زيادة متزدراً من الاصناف الموصفة او من الصفات كزيادة جوش مثلاً يعني صدر او درع وسميت زباده بمعنى شجاع او سيف وسمان وسماني يعني خفيف لطيف فانها زبادة تلا تفتح بها لغة ما تحتاج اليها ولذلك فاستعمالها في كتابتنا او استمارتها لفظة مثلها او بمعناها من لغة انجليزية تستعملها في معناه استعمالاً لها في حكم المغير والمكره ويعني غبطة يختلف زيادة او ادخال مثل الالفاظ الآتية وهي عطوه - وما شاء الله - وبله - وكان - وهما هاي - وهما ليصه - ويرافقان في زيادة مثل هذه الالفاظ في احاديثنا وكتاباتنا الادبية عملاً للفكرة والنظر على ما اظن وذلك لأنها لا تغير من جوهر اللغة وفي الوقت نفسه الحاجة ماسة إليها بدليل كثرة استعمالها وجريانها على لسان العامة من اواطئها في النام وهم مصر والعراق حتى وفي الحجاز وتجده على ما اظن

ذهب في الاستطراد الى أكثر مما أردته فقال دون ما أريده الى ياته وفكيره في اللعن وهو أن الالفاظ كل لفظة بينها صواري كانت ايماناً او فصلاً او حرفآ ليست من الامور الجوهرية في اللغة وبعبارة أخرى ليست في حمود اللغة ولا في مقويها فتفيد زبادتها اللغة اذا زيدت عليها او يتعدم بيانها اذا أهملت او اطْرُحت عنها

ومثل الالفاظ المفردة في انه ليس من مقويات اللغة ولا من الامور الجوهرية فيها تغيرات الاعراب في اواخر الكلم المعربة ولا سيما التي ورد فيها مذاهب مختلفة ودليلها الوقت فإنه جائز كغير الاستعمال شائعاً قديماً وسبباً لم يُنقل عن نحوى فقط انه من جوازه والوقت هو تعطيل الاعراب وزالت حكمها بحاجتها وبتحليل او افاله ينتهي ان تعطيل مقويات الشيء او يزول حكمه لأن ما يتمتع بـ اويحرز ان يتمتع فنزول احكامه عن شيء لا يجوز اصلاً انه يكون من مقويات ذلك الشيء او من جوهر ياته

الاعراب ايه السادة من اعراض اللغة العربية المصرية وأكثر ما تقول فيه انه بمنزلة الرضى العام لا من الصفات الذاتية ولا من مزاياها اخامة بدليل وجوده في غيرها من اللغات العربية كاللغة اليونانية واللاتينية وهو في كثير من المواقف زينة في اللغة لا غير الا انه ند يكون احياناً ماعداً على الفهم ومن العجب اني وحكمه جائز حكم القرآن

المختلفة التي تساعد على مهولة انفهم وصرف المني الى ما يراد . ولذا لا يجوز الاستخفاف به دائمًا لكنه المقالة به حيث لا تصح المقالة نسب من ازال الشيء فوق منزلته وحبان المادم في كثير من المواضيع مخدوماً وسيداً . وبالإجمال أقول إن المقالة فيه التي هي في غير موضعها ضرب من السخف المفسر . وأشر ما تكون اذا كانت احكامه خارجة عن القراءد الكلية المساعدة على فهم المني المراد وداخلة في ما تعمق به بعض اصحاب المذاهب الذين خلطوا فادخلا كثيراً من احكام علم الكلام والفلسفة والخلط في احكام الغر والاعراب مع بعد ما ينهم

ومن قبيل الالفاظ المفردة داعراب او اخر الكلم المبئات التركيبة فانها اي المبئات التي تتعلق بها فصاحة المركبات وبلايتها حكمها حكم الالفاظ المفردة يعني انها من حيث هي تركيب فصيحة او بليغة لا بد من وجودها في اللغة . ولكن هذه المبئات او هذا التركيب بهذه الالفاظ قد يقطع من اللغة او يزداد عليها مثله فلا يهدم سقوطه اركانها ولا تندى بلاغتها زبادته او زبادة مثله عليها

وصلت الى نقطة لا اراني استطيع ترجمتها من غير ان ابط الكلام فيها شيئاً وهي : -
يعلم كثيرون من اهل العربية ان المبئات التركيبة فيها محصورة وهذا وان لم يقولوه صراحة يقولونه صحيحاً . واذا كانت المبئات التركيبة محصورة اذن لا يجوز الطروح عنها لان الطروح عنها خروج عن الفصاحة والبلاغة . وما كانت الفصاحة والبلاغة من الكلام ينزلة الكرم والشجاعة والشهوة من الصفات القائمة كان التركيب الذي يمرى من هذه كالشخص الذي يعرى من ثلث . وفي هذا القول كثير من الحق والصواب وكثير من الباطل والخلط
اما الحق والصواب في ان المبئات التركيبة اذا خلت من الفصاحة والبلاغة خرجت عن ان تكون اجزءاً لغة راقية وسحت اللغة عن سورتها العائلة الادبية الى ما هو دون ذلك
اما الباطل والخلط في امور كثيرة نسبياً منها

(اولاً) ان المبئات التركيبة النصيحة والبليغة محصورة وانها محصورة في التركيب التي وصلت اليها عن العرب في نحو من مئتي سنة على الاكثر . فان هذا مما لا يقول به صاحب رواية . وهو وان كان يمكن ان يكرر عقلآً فلا يمكن ان يكون وجوداً لأن البلاغة لتنصي على المطابقة لتنصي الحال وتنصي الحال يختلف باختلاف الزمان والمكان وباختلاف المخاطب والمخاطب واختلاف اعوالمها . وباختلاف ازمان والمكارث . فاما الى اختلاف الشكلين واختلاف انكارهم وشاربهم وقوى عقولهم يتولد عنه من الصور ما لا يقع تحت حصر

وجودي . ثم على فرض أنه يستطيع حصر الميئات التركيبة الفصيحة والبلية بعدد معلوم لهذا العدد يتجاوز المئات وربما يتجاوز العدد المركب منها . وهذا العدد من هذه الصور والميئات يستغيل على العقل الاناني الاحاطة بتصوره في زمان من ازمنته المحدودة . والنصر الفعلي الذي يترقب عليه فائدته لا يكون الا اذا احاط الفكر بالتصور وغسله جسمة دفعة واحدة او ما هو من قبيل الدفعة الواحدة

(ثانية) ان تكون الميئات التركيبة المعلومة عملاً اجمالاً عند ادباء العربية مما اودعنه اسفار الادب ودواوين كلها فصيحة بلية فان ذلك مما يصعب التلقي به . واكثر من ذلك ان تكون الميئات التركيبة المترفة في كلام من كانوا قبل الاسلام الفصح والبلغ من هذه الميئات المنقوله عن امثالهم في صدر الاسلام وبعد اى عصرنا الحاضر . فان هذا الخطأ شائع متداول واكثر ادباتنا والشتتين بعلوم البلاغة ساقدياً وحدقاً كما نعلم ينبعون الى نبرون في الميئات التركيبة والمركبات المنقوله عن اصحاب المصنفات وغيرهم من سبقهم او عاصرم — فصاحة وبلاغة لا يرون مثلها من جاءه بعدم من مولدي الاسلام ومولديه مولديهم . بل كثيرون على ما يتعالى يذهبون الى ان جميع ما نقل عن الجاهلية فصح بلغ بلا امتثال . وهذا وهم فاضح ومن الاستف شائع مقبول عند الكثيرين من غير تبرع وبكلاد الآفون من يرتابون بصحة هذا الزعم لا يجررون ان يرفعوا اصواتهم في نفيه او الاعتراض عليه امام يتهامون به همساً فيما بينهم

(ثالث) من الخطأ ايضاً ذهب كثيرون الى ان الفصاحة والبلاغة درجة واحدة وهذه الدرجة يروها في هذا النوع من الكلام الذي يخرج من حافة الاستحسان وما ناسها او من حافة الاستهجان وما ناسها . فان رأوا مبالغة قد تخرج عن حد المقبول او رأوا تشبيهاً او استعارة في مدح عدوه او ذم مذموم او في ظهاره في نسب او في حكمة وجاً شيء منعاً في شيء من الغرابة المخصوصة اكبروا ذلك وظروا ان هذا الذي اكتبوه اغواجه من ليل بلاغة الميئات التركيبة . وقد لا يكون هناك فصاحة ولا بلاغة في التركيب تدمر الى مثل ذلك الاستحسان بل الاستهجان اما كان لذلك المبالغة او الاستعارة او ذلك التشبيه وما صحب المبالغة من الغرابة او صحب الاستعارة والتشبيه من الغرابة والتطابق . والمحققون على ان بلاغة التركيب قد تكون ولا يكون هناك استعارة ولا تشبيه وقد تكون ويكونان معاً ولكنها متباينة في نفسهما هل التجيز وان حتى ذلك على كثير من البناء بالشطرة او المتباين . وهذا الخلط بين حسن الاستعارة او التشبيه وبين بلاغة المركب والتركيب كان

فاثيًّا في أيام الإمام العلامة البرجاني صاحب كتاب أسرار البلاغة وكان يوْمَهُ أيضًا
وأطلاعه أن ما يُتَسَعُ به من أن هذه البراكيب والهياكل التي جاءت في كلام الجاهليَّة
هي التي بها قاتَ مقوِّمات اللغة العربية وتنوَّعَت على غيرها من خواصها الساميَّات وعلى
غيرهنَّ من اللغات الأخرى هو مجرَّد تشَيُّع يقول به أقوام فلوا أو كثروا ولكنَّه عارٍ من
الحقيقة . فالبلاغة غير مختصرة في جيل دون جيل ولا هي أيضًا خاصة بزمان دون زمان ولا
في مكان دون مكان وإن اختفت ونبأبت باختلاف الزمان والمكان . وعليه تقول إن أمرَ القيس
كان يليقًا في عصره وكذلك كان جرير والفرزدق وال Axel في عصرهم وكذلك كان أبو
نواس وأبو قام والجعري كلُّه في عصره شاعر بلغة الأَنَّ بلغة جرير والفرزدق قد تكون
في نوعها غير بلاغة أبي قام والجعري كلام لا يبعد أن تكون بلاغة هذين غير بلاغة المتنى
وغير بلاغة أبي فراس الحداوي — تكون غيرها ولا تكون أعلى درجة منها — وهكذا يقال
في بلاغة أمرَ القيس وغيره من أصحاب المثلثات أنها غير بلاغة أبي نواس أو أبي الطيب المتنى
ولكنها وإن كانت غيرها قد لا تكون أعلى منها . ولا دخل في ذلك لفقدَ زمان أمرَ القيس
ولا تأخرَ زمان المتنى بل بلاغة المتنى قد تكون أعلى وأوسع من بلاغة أمرَ القيس (وهي
كذلك) على نسبة ما كانت مدارك هذا أعلى من مدارك ذلك — وما فعله في المتنى وامرَه
القبس أقول مثله في أبي نواس والجعري فانهما وإن تأخراً عن جرير وال Axel في الزمان فقد
فقدَا ما هما في البلاغة وإن كان الاولان اقرب إلى مناجي البداؤة والثانيان إلى مناجي المضاربة
لكن يقول قوم إن أمرَ القيس يُشَهِّد بكلامه في اللغة والاعراب ولا يُشَهِّد
بكلام المتنى وكذلك يُشَهِّد بكلام الفرزدق والAxel ولا يُشَهِّد بكلام أبي قام
والجعري . ويستخرجون من ذلك أنَّ أمرَ القيس أبلغ من المتنى والفرزدق والAxel إلخ
من أبي قام والجعري . والاستطراد إلى الوراء على فناد هذه الزمام واثباعها بغير جنبي إلى
ما لا يحتمله المقام فاحتزي بسرد القمة الثالثة

حيث إن ابن الأباري دخل على قوم فاشدَهُ بعضهم فقيدةً لابي قام ونبيها المشد
إلى أحد شوارع الجاهليَّة نظرَهُما ابن الأباري وأسرَ كاتبهَ ان يودعها في دفاترِه فلما أتى
الكتاب على آخرها قيل لهُ في لابي قام قال فنال ابن الأباري — « من أجمل هذا رأيت اثر
الركاكة عليها — حرق بالغلام حرق حرق » . وكانت أحبُّ أن أقل القمة بعروفها كما
قرأتها ولكنني أذنبت الكتاب الذي قرأتها فيه وفي في ذهني ان الكتاب من الكتب التي
يعقد على صحة روايتها

ولا أقول إن هذه الفكرة عمت بدون استثناء ولكن أقول إن الكثيرين اخذوا بها في الاجيال التي سرت قبلنا فطلبوا لهم على رأي المحققين من الغلة في كل جيل الذين كانوا يقولون ان النوري شائعاً ان يقل ما نطق به العرب ولا يعتد به أما البغري فشائعاً ان يتصرف فيما ينقله النوي ويقيس عليه «المهر جزء أول وجد ٣٠ طبعة بولاق»

متألق البقية

جبر ضومط

٢

خزان أصوات وفوائد

بينما ترى الدولة العلية صاحبة القيادة على القطر المصري تشكو من حرب طاحنة استنزفت اموالها وكانت تذهب بريع بلادها والامدادات يهمرون لما الاموال لموازنة جرحها وتطبيب برضاها ترى القطر المصري يختنق بعمل هندسي كبير اتفق مليو اكثار من مليون من الجنيهات ويوجر ان يستفيد منه مصاعف ذلك سنوياً الا وهو تعلية خزان اصوات وقد قام بهذا العمل وغيره من الاعمال العظيمة الناتجة والاموال متوفرة في خزاناته ولو حزرت الحكومة الثانية عبراه منذ ثلاثين سنة الى الان لفاقت طيبة في انساع الاعمال وتوفر الاموال

اما الخزان فوفقاً جيانتي^١ بناوه منذ عشر سنوات وقلت حيتني الله لو عملت منه امثال اخرى لتضاعف تعممه . وهذا نص عيارتنا «ان هذا الخزان في حالته الحاضرة لا يفي بصفة الفائدة التي قال منه لواندق عليه منها الله جيبي اخرى على بيها ستة اعوام لوقوف الخاسر ولو غير الماء حيتني باني انس الوجود» (انظر الصفحة ٣ من مقتطف ينابير سنة ١٩٠٣) . وتدفعه الان ما قلناه حيتني فعل الخزان ستة امثال فتضاعف مقدار المياه التي تخزن به وغمزت انس الوجود ولم يختلف ماتم عيشه^٢ الا في مقدار الفقة وبسبب ذلك الاضطرار الى تجحيم الخزان وكان السر وليم ولكن قد اكده لها ان البناء الاول يتحمل التعلية من غير ان يؤذ عرضه ولكن ظهر بعد ذلك لمهندسين ان تعرى بهم اسلمة عاقدة فزادت النفقات بسبب ذلك

وقد نشرت الحكومة بياناً خلال الخزان الان وما انتهت تعلية من النفقات وما يتضرر منه من النفع وهكذا ترجمة ذلك